

العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)

حسن حزوري

أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية بعض البنوك التجارية الخاصة في سورية وهي بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك بيلوس وبنك عودة والبنك العربي-سوريا، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات المالية اللازمة عن البنوك عينة الدراسة وذلك عن الفترة (2006-2016) ، وتحليلها إحصائياً، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والسيولة النقدية، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط تختلف قوتها بين بنك وآخر بين الربحية وكل من حجم حقوق الملكية ، حجم المديونية وحجم السيولة.

الكلمات المفتاحية: ربحية المصارف، المصارف الخاصة سورية

1. المقدمة:

لقد حققت الصناعة المصرفية في سورية خلال العقد الماضي إنجازات هامة على الصعيد المحلي إذ استطاعت أن تقوم بدور فاعل ومميز في خدمة الاقتصاد السوري وذلك من خلال اسهامها في دعم السوق المالي وابتكار صيغ تمويل حديثة ترفد المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الاموال . ورغم كل ذلك فإنه لا يخفى أن الصناعة المصرفية في سورية تُعاني من بعض نقاط الضعف، لا سيما وأن التحولات الجارية عالمياً تضع البنوك في سورية أمام تحديات كثيرة تجعلها مطالبة بتبني استراتيجيات فعالة وملائمة لتجاوز هذه التحديات ولامتلاك القدرة على التماشي مع متطلبات التحديث والتطوير.

2. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في انها تتناول أهم قطاع اقتصادي يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وفي استمرارية النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات العولمة ، ولعل قدرة البنوك التجارية في سورية على تحقيق ذلك مرتبط بنجاحها في تحقيق الربحية والاستمرارية. كما تعود أهمية هذا البحث إلى كون الربحية دليلاً على كفاءة البنك، ومؤشراً ايجابياً للعملاء الذين يتعاملون معه، ومصدر اطمئنان للمستثمرين فيه، وموضع ثقة للجهات الرسمية، وتعزيزاً للبيئة الاستثمارية، وبالتالي فإن أهمية البحث تتبع من حاجة العديد من فئات المجتمع للنتائج التي ستنتج عنها.

3 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث دراسة على العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في سورية، والخروج بتوصيات تساعد البنوك في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها، ومعالجة العوامل التي تؤدي الى تحقيق الخسائر أو تخفيض ربحية تلك البنوك لتفاديها واقتراح الحلول الملائمة لها.

4 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد حجم الأثر الناجم عن عوامل: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والسيولة النقدية على ربحية البنوك في سورية ، والى أي مدى يجب

على ادارة تلك البنوك تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل بما يضمن للبنوك استمراريته ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

5. فرضيات البحث:

تمت صياغة فرضيات الدراسة بالصيغة العدمية على النحو التالي:

H01: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم الملكية وربحية البنوك التجارية.

H02: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم المديونية وربحية البنوك التجارية.

H03: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم السيولة النقدية وربحية البنوك التجارية.

6. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: عينة من المصارف العاملة في القطاع المصرفي السوري الخاص وهي: بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك بيبيلوس، بنك عودة، البنك العربي-سوريا.
الحدود الزمانية: تم اعتماد الفترة الممتدة بين عام 2006 وحتى عام 2016.

7. منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لجمع المادة النظرية، وذلك بالعودة إلى الكتب والأبحاث والمجلات العربية منها والأجنبية، والمنهج التحليلي في اختبار الفرضيات بالاعتماد معادلة الانحدار الخطي وباستخدام برنامج spss.

8. الدراسات السابقة:

1- دراسة (فخري وقادر، 2016): مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة

فيه: دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية.

أشار الباحثان إلى أهمية العوائد المصرفية وخاصة عائد الربحية الذي يحقق دخلا جاريا يضمن للمصارف البقاء والاستمرار والمنافسة فيما بينها، وتوصلا الى جملة من الاستنتاجات ، أهمها أن رأس المال المدفوع وسعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى الربحية المصرفية.

2- دراسة (الفتلي، 2014): استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية : دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية. استخدمت الدراسة التحليل المالي لتشخيص أبرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية في العراق، باعتماد عدد من المتغيرات (قيمة الموجودات ، حقوق الملكية، حجم المديونية، حجم التوظيف، صافي الربح).

3- دراسة (مرهج وآخرون، 2014): تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات: دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية.

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية والمقارنة بين المصارف التجارية الخاصة والعامة من حيث العوامل التي تؤثر على ربحيتها، وتوصلت الدراسة الى ان أكثر العوامل تأثيراً على ربحية المصارف التجارية السورية كانت الظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية.

وما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه تطرق لدراسة القطاع المصرفي الخاص في سورية والذي مازال يفتقر الى الدراسات الكافية في هذا المجال، والذي يرجع لأسباب عديدة من أهمها حدائته وقلة الدراسات المتعلقة به مقارنة مع بقية الدول العربية.

9-1 الإطار النظري للبحث: ربحية المصارف التجارية:

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية- شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى- (سلطان، 2005) فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، كما يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو كذلك الهدف الذي تصبوا إليه إدارة المصرف لكونه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها،

وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله.

1-1-9 - مفهوم الربحية:

يمكن تعريف الربحية (سلطان، 2005) بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

أ- قرار الاستثمار: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- قرار التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق مالكيين وديون بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

9-1-2- معايير قياس الربحية لدى المصارف التجارية:

تتعدد معايير قياس الربحية (Ugo and Leonardo, 2009) فنجد أن هنالك عدة معايير

تستخدم في قياس ربحية المصارف وهي:

أ- القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه. وتعرف القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة.

وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، وتعد القوة الإيرادية مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى.

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح، فحقوق الملكية هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحاً منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. وأما صافي الدخل فيقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة

احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.

ومن الملاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يقيس كل ليرة مستثمرة من قبل أصحاب الأسهم العادية، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات.

ج- نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

1- صافي الهامش من الفوائد /الموجودات المنتجة للفوائد: وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد.

2- صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى /متوسط الموجودات: وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية فهي تحسب من خلال الإيرادات التشغيلية الأخرى مطروحاً منها الأعباء التشغيلية الأخرى مقسومة على متوسط الأصول.

3- صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية /متوسط الموجودات: وتقيس هذه النسبة أرباح المصرف من مصادر دخله العادية من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات والعمولات من الخدمات المصرفية الأخرى إلى مجموع الموجودات المنتجة للإيرادات، ولا تشمل العمليات غير العادية مثل بيع أصول المصرف أو تجهيزات.

9- 2 - العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة سواء كانت سياسية، اقتصادية، تشريعية... الخ، أو داخلية تتعلق

بالمصارف نفسها كحقوق الملكية، الموجودات، السيولة...الخ. وفي هذا البحث ركز الباحث على العوامل الداخلية التي استخدمها في اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

9-2-1 - إدارة المصرف

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه إدارة الموارد وإدارة الاستخدامات يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها.

وربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

9-2-2 - حجم المصرف:

يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن يلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة، بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر، الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها. وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير موزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة،

تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

9-2-3 - السيولة:

يقصد بسيولة المصرف قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع، وبالتالي فإن السيولة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بان السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

وبالتالي نظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الدوائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية. ونظراً لأهمية السيولة في المصارف، تضع البنوك المركزية للرقابة على البنوك منها تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك، حيث تحدد السلطات النقدية حدوداً دنياً للسيولة التي لا بد من توافرها لدي البنوك والبنك المركزي بصفته المقرض الأخير للبنوك في حالة تعذر تدبير موارد نقدية لمقابلة التزاماته. وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق

عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا فإنه يجب على الإدارة المصرفية خلق توازن بين السيولة والربحية.

10 - الدراسة التطبيقية : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-10- دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي:

1-1 اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (1)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	
0.381	6.42	0.234	0.003	0.26	0.381	0.509	الربحية/حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.509 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الربحية وإجمالي حقوق الملكية في بنك بيمو. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.381 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (حقوق الملكية).

أما معامل التحديد يساوي 0.26، أي 26% من تباين تغيرات حقوق ملكية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 74% لا يمكن تفسيره.

1-2 اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (2)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	
0.300	0.000	0.067	0.010	0.34	0.300	0.585	الربحية/نسبة المديونية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.585 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الربحية ونسبة المديونية في بنك بيمو. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.300 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة المديونية).

أما معامل التحديد يساوي 0.34، أي 34% من تباين تغيرات نسبة مديونية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 66% لا يمكن تفسيره.

3-1 اختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (3)

معنوية معامل الارتباط	معامل الارتباط	معنوية تحليل التباين	معامل التحديد	الحد الثابت	معنوية الحد الثابت	معامل الانحدار	معنوية معامل الانحدار
الربحية/نسبة السيولة	0.595	0.290	0.35	0.001	0.738	0.11	0.290

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.595 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الربحية ونسبة السيولة في بنك بيمو. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.290 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة السيولة).

أما معامل التحديد يساوي 0.35، أي 35% من تباين تغيرات نسبة السيولة البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 65% لا يمكن تفسيره.

2-10- دراسة حالة البنك العربي-سوريا:

1-2 اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (4)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	
0.177	3.206	0.605	-0.003	0.51	0.177	0.712	الربحية/حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.712 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين الربحية وإجمالي حقوق الملكية في البنك العربي. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.177 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (حقوق الملكية).

أما معامل التحديد يساوي 0.51، أي 51% من تباين تغيرات حقوق ملكية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 49% لا يمكن تفسيره.

2-2 اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (5)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	
0.183	0.002	0.373	-0.009	0.47	0.183	0.706	الربحية/نسبة المديونية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.706 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين الربحية ونسبة المديونية في البنك العربي. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.183 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05)

لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة المديونية).

أما معامل التحديد يساوي 0.47، أي 47% من تباين تغيرات نسبة مديونية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 53% لا يمكن تفسيره.

2-3 اختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (6)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	
0.157	-0.017	0.064	0.015	0.54	0.157	0.735	الربحية/نسبة السيولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.735 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين الربحية ونسبة السيولة في البنك العربي. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.157 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة السيولة).

أما معامل التحديد يساوي 0.54، أي 54% من تباين تغيرات نسبة السيولة البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 46% لا يمكن تفسيره.

10-3- دراسة حالة بنك بيبيلوس:

3-1 اختبار الفرضية الأولى: الجدول رقم (7)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	
0.530	2.338	0.705	-0.004	0.14	0.530	0.378	الربحية/حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.378 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الربحية وإجمالي حقوق الملكية في بنك بيبيلوس. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.530 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (حقوق الملكية).

أما معامل التحديد يساوي 0.14، أي 14% من تباين تغيرات حقوق ملكية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 86% لا يمكن تفسيره.
2-3 اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (8)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	الربحية/نسبة المديونية
0.051	0.002	0.084	-0.013	0.77	0.051	0.876	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.876 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة جدا بين الربحية ونسبة المديونية في بنك بيبيلوس. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.051 وهي تقريبا تساوي مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة المديونية).

أما معامل التحديد يساوي 0.77، أي 77% من تباين تغيرات نسبة مديونية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 23% لا يمكن تفسيره.

3-3 اختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (9)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	الربحية/نسبة السيولة
0.094	-0.042	0.078	0.019	0.66	0.094	0.813	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.813 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين الربحية ونسبة السيولة في بنك بيبيلوس. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.094 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة السيولة).

أما معامل التحديد يساوي 0.66، أي 66% من تباين تغيرات نسبة السيولة البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 34% لا يمكن تفسيره.

4-10- دراسة حالة بنك عودة:

4-1 اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (10)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	الربحية/حقوق الملكية
0.289	9.629	0.667	0.002	0.35	0.289	0.596	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.596 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الربحية وإجمالي حقوق الملكية في بنك عودة. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.289 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05)

لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (حقوق الملكية).
 أما معامل التحديد يساوي 0,35، أي 35% من تباين تغيرات حقوق ملكية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 65% لا يمكن تفسيره.
 2-4 اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (11)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	الربحية/نسبة المديونية
0.245	0.000	0.986	-8.219	0.41	0.245	0.639	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.
 نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.639 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين الربحية ونسبة المديونية في بنك عودة. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.245 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة المديونية).
 أما معامل التحديد يساوي 0,41، أي 41% من تباين تغيرات نسبة مديونية البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 59% لا يمكن تفسيره.
 3-4 اختبار الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (12)

معنوية معامل الانحدار	معامل الانحدار	معنوية الحد الثابت	الحد الثابت	معامل التحديد	معنوية تحليل التباين	معامل الارتباط	الربحية/نسبة السيولة
0.155	-0.008	0.025	0.010	0.54	0.155	0.737	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون يساوي 0.737 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين الربحية ونسبة السيولة في بنك بيبيلوس. ونلاحظ أن قيمة معنوية تحليل التباين 0.155 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعطى (0.05) لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم أي لا يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (نسبة السيولة).

أما معامل التحديد يساوي 0.54، أي 54% من تباين تغيرات نسبة السيولة البنك عن وسطها الحسابي تفسره ربحية البنك وإن 46% لا يمكن تفسيره.

النتائج :

- 1- يوجد علاقة ارتباط جيدة وغير خطية بين الربحية وحجم حقوق الملكية في كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي. بينما كانت علاقة الارتباط متوسطة وغير خطية في كل من البنك العربي وبنك بيبيلوس وبنك عودة.
- 2- يوجد علاقة ارتباط جيدة جداً وغير خطية بين الربحية وحجم الاصول في بنك العربي. بينما كانت علاقة الارتباط جيدة وغير خطية في كل من بنك بيبيلوس وبنك عودة. أما بنك بيمو السعودي الفرنسي فكانت العلاقة متوسطة وغير خطية.
- 3- يوجد علاقة ارتباط جيدة جداً وخطية بين الربحية وحجم المديونية في بنك بيبيلوس. بينما كانت علاقة الارتباط جيدة وغير خطية في بنك العربي. كما كانت علاقة الارتباط متوسطة وغير خطية في بنك عودة وبنك بيمو السعودي الفرنسي.
- 4- يوجد علاقة ارتباط جيدة وغير خطية في بنك بيمو السعودي الفرنسي، أما كل من بنك العربي وبنك بيبيلوس وبنك عودة فكانت العلاقة ضعيفة وغير خطية.
- 5- يوجد علاقة ارتباط جيدة وغير خطية بين الربحية وحجم السيولة في كل من بنك العربي وبنك بيبيلوس وبنك عودة. بينما كانت علاقة الارتباط متوسطة وغير خطية في بنك بيمو السعودي الفرنسي.

التوصيات:

- 1- إيلاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير على ربحية المصارف التجارية العاملة في سورية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات "ROA".

- 2- ضرورة العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن وذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية " الرافعة المالية " أدى ذلك إلى زيادة الربحية شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين.
- 3- ضرورة العمل على زيادة بند الأصول أو الاستخدامات لما له من تأثير هام على ربحية البنك.
- 4 - ضرورة الاستفادة من الفوائض النقدية المتوفرة لدى البنك لاستثمارها في مجالات عدة تُدر بالربحية على البنك.

المراجع:

المراجع العربية:

- الكتب:

1. سلطان، محمد سعيد، 2005- إدارة البنوك. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،
2. ال شبيب، دريد كامل، 2018- إدارة البنوك المعاصرة. دار المسيرة، عمان، الأردن، 336 ص.

- الرسائل والاطروحات العلمية والمجلات المحكمة

3. سامر محمد فخري و قادر آسو بهاء الدين، 2016-مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه : دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 145-170
4. الفلتي قيصر علي عبيد، 2014 - استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 2، 202-218

المراجع الاجنبية:

5- Ugo Albertazzi, Leonardo Gambacorta, "Bank profitability and the business cycle", Banca d'Italia, Economic Outlook and Monetary Policy Department, Rome, Italy, 2009.

- المواقع الالكترونية والتقارير الرسمية:

- www.sciencedirect.com

- تقارير البنك العربي-سوريا للأعوام 2006-2016

-تقارير بنك بيبلس للأعوام 2006-2016

-تقارير بنك العودة للأعوام 2006-2016

- تقارير بنك بيمو السعودي الفرنسي للأعوام 2006-2016

affecting the profitability of banks Factors

(An analytical study on a sample of private banks in Syria)

hazzouri Hassan

Dept. of Financial and Banking Sciences , Faculty of Economic,
University of Aleppo

Abstract

the profitability The study aimed at determining the factors that affect
Fransi of some of the private commercial banks in Syria: Bemo Saudi
Bank, Byblos Bank, Bank Audi, and Arab Bank - Syria. To achieve
the researcher collected the necessary financial data for the banks this
period 2006-2016, The study examined the behavior of the for the
which is the profitability of banks, and the dependent variable
size of the equity, the debt ratio, and independent variables such as the
was constructed to measure the the liquidity. To achieve this, a model
variables based on relationship between independent and dependent
a the Linear Regression Equation Model. The study is based on
number of results, the most important of which is the existence of a

correlation relationship, which differs from one bank to another, profitability and the size of equity, size of indebtedness and between liquidity.

Keywords: : profitability of banks, private banks Syria